



الباروميتر العربي  
ARAB BAROMETER

# إستطلاع الرأي العام في مصر

الدورة الثالثة

مارس ٢٠١٣



د. جمال عبد الجواد

## ملخص النتائج

1. تم جمع البيانات المستخدمة في هذا المسح خلال شهر مارس 2013، وقد بلغ حجم العينة المستخدمة في هذا البحث 1200 أسرة، تم اختيارهم من 12 محافظة مصرية لإنتاج عينة طبقية متعددة المراحل ممثلة للمجتمع المصري.
2. فيما يخص الأوضاع الأمنية والاقتصادية، أظهر الاستطلاع وجود درجة عالية من القلق إزاء أوضاع الاقتصاد والأمن، فلم تزد نسبة من اعتبروا الوضع الاقتصادي إيجابياً أو إيجابياً جداً عن 6.8%، فيما لم تزد نسبة من اعتبروا أن الأمن والسلامة الشخصية متوفرة أو متوفرة جداً عن 23.5%.
3. المشكلات الاقتصادية تمثل الأولوية رقم 1 لدى أغلبية كبيرة من المصريين بلغت 87.5%، يليها في ذلك الاستقرار والأمن كأولوية ثانية بنسبة 63.9%.
4. يحظى النظام السياسي الديمقراطي بتأييد أغلبية كبيرة من المصريين، حيث وصلت نسبة من وافقوا أو وافقوا بشدة على أن النظام الديمقراطي هو أفضل نظام للحكم إلى 71.8%، رغم أن الديمقراطية لا تحظى بنفس التأييد باعتبارها نظاماً للحكم ملائماً لمصر، حيث لم تزد نسبة من اعتبروها ملائمة لمصر عن 22.8%، فيما توزعت النسبة الباقية بين من رفضوا اعتبار الديمقراطية نظاماً سياسياً ملائماً لمصر أو من اتخذوا موقفاً وسطياً تجاه هذه القضية.
5. لا ترى الأغلبية من المصريين أن النظام السياسي في بلدهم وقت جمع البيانات هو نظام ديمقراطي حيث بلغت نسبة هؤلاء 51.2%، فيما رأي 9.7% منهم أن النظام السياسي في مصر نظاماً ديمقراطياً، وتركزت النسبة الباقية في موقف وسط بين الفريقين.
6. المصريون غير راضين عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدهم، فقد وصفها 56.1% بأنها سيئة أو سيئة جداً، فيما اعتبرها 13.4% فقط جيدة أو جيدة جداً.
7. أظهر المواطنون المصريون اهتماماً كبيراً بالسياسة والمشاركة فيها وقت جمع هذه البيانات، حيث وصف 48.4% منهم أنفسهم بأنهم مهتمون أو مهتمون جداً بالسياسة، وإن كانت نسبة المواطنين الأعضاء في جمعيات أهلية أو أحزاب سياسية منخفضة إلى حد بعيد، إذ لم تزد نسبة الأعضاء في جمعيات أهلية عن 4.2%، وفي أحزاب سياسية عن 3.9%.
8. حظيت الحكومة التي كانت قائمة وقت جمع هذه البيانات على مستوى منخفض من التقييم إذ لم يصف أداءها بال جيد أو الجيد جداً سوى ما نسبته 11.6%، فيما ذهب 68.7% من المصريين إلى أن أداءها سيئ أو سيئ جداً.
9. الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة مازال موجوداً، هذا هو الرأي الذي عبر عنه 89% من المواطنين. ويرى 46.4% من المواطنين أن الفساد الموجود في مؤسسات وأجهزة الدولة وقت جمع هذه البيانات يزيد عما كان عليه قبل عامين، فيما يرى 15.8% فقط بأن الفساد أصبح أقل مما كان عليه قبل عامين.
10. ثقة المواطنين في المؤسسات تبدو منخفضة، فنسبة من يتقنون بدرجة كبيرة في البرلمان المنتخب لم تزد عن 4.7%، فيما كانت النسبة المقابلة بالنسبة للشرطة 7.4%، و 5.9% لمؤسسات المجتمع المدني، فيما بلغت هذه النسبة بالنسبة للجيش 68.4%.
11. يرى 51.8% من المواطنين أن الأوضاع الاقتصادية هي السبب الرئيسي لاحتجاجات الربيع العربي، ويرى 31.5% منهم أنهم يشعرون بالخسارة الشخصية إزاء أحداث الربيع العربي، فيما يرى 11.9% منهم بأنهم يشعرون بالانتصار الشخصي إزاء نفس الأحداث.

**الباروميتر العربي**  
**الدورة الثالثة 2013**  
**مصر**  
**تقرير تفصيلي**

تم جمع البيانات المستخدمة في هذا المسح خلال شهر مارس 2013، وقد بلغ حجم العينة المستخدمة في هذا البحث 1200 أسرة، تم اختيارهم من 12 محافظة مصرية وفقاً للبيانات الواردة في الجدول المرفق. وفيما تعذر شمول كافة المحافظات المصرية في هذا المسح بسبب اضطراب الوضع الأمني، فقد تمت الاستعاضة عن ذلك بمراعاة تمثيل المحافظات الرئيسية، وكذلك بمراعاة تمثيل الأقاليم الرئيسية المكونة لمصر، إذ تتكون مصر من أربعة أقاليم جغرافية، يتكون كل إقليم منها من عدد من المحافظات ( وهي أكبر وحدة إدارية )، ويبلغ عدد المحافظات 27 محافظة موزعة على الأقاليم الجغرافية الأربعة.

ويتضمن الإقليم الأول المحافظات الحضرية البالغ عددها 4 محافظات والتي لا تحتوي على مناطق ريفية، مثل محافظة القاهرة، ويتضمن الإقليم الثاني 9 محافظات ريفية وهي محافظات الوجه البحري أو محافظات الدلتا، ويغلب على تلك المحافظات الطابع الريفي، ويتضمن الإقليم الثالث 9 محافظات ريفية أيضاً وهي محافظات الوجه القبلي أو محافظات صعيد مصر، ويغلب عليها أيضاً الطابع الريفي، أما الإقليم الرابع فيتمثل في المحافظات الصحراوية وعددها 5 محافظات، فهي محافظات مترامية الأطراف بها كثافة سكانية منخفضة جداً. ويبين الجدول رقم 1 أن الأقاليم الأربعة تم شمولها في العينة المستخدمة بنسب مساوية لنسبة سكانها من إجمالي السكان المصريين.

جدول رقم 1  
توزيع العينة بين المحافظات المصرية

المحافظة	عدد السكان	التوزيع النسبي للعينة	العينة بعد التعديل	ريف	حضر
القاهرة	11052918	313	300	0	300
الإسكندرية	4123869	117	110	0	110
السويس	512135	15	30	0	30
القليوبية	4251672	120	120	90	30
المنوفية	3270431	93	90	70	20
الشرقية	5354041	152	150	120	30
الاسماعيلية	953006	27	30	10	20
الفيوم	2511027	71	70	50	20
بنى سويف	2291618	65	60	50	10
المنيا	4166299	118	110	80	30
سوهاج	3747289	106	100	70	30
البحر الأحمر	288661	3	30	0	30
	61969042	1200	1200	540	660

وقد تم إتباع أسلوب المعاينة الطبقيّة متعددة المراحل، حيث يضمن هذا الأسلوب تمثيل جميع شرائح المجتمع في العينة، فهناك تمثيل طبقات المتغيرات الجغرافية مثل المحافظات، والوحدات الإدارية الأصغر ( الأقسام/ المراكز، الأحياء/القرى )، وكذلك تمثيل طبقتي متغير البيئة السكنية (الريف والحضر)، وطبقتي متغير النوع ( ذكور / إناث )، وقد تم تقسيم كل طبقة من الطبقات الجغرافية إلى عدة عناوين ( قطعة مساحية )، وتم اختيار عنقود واحد منها، ومن ثم تم اختيار عشرة مساكن / أسر/فرد من كل عنقود.

وقد تم توزيع العينة على المحافظات توزيعاً نسبياً حسب حجم السكان، باستثناء المحافظات الصغيرة ( محافظة البحر الأحمر ومحافظة السويس ) الحجم، حيث يتم إعطاؤها على الأقل ثلاثة عناوين (30 مفردة) بهدف تمثيل مناسب للمحافظات الصغيرة الحجم سكانيًا .

وبالنسبة لتوزيع العينة بين الحضر والريف فإنه متناسب مع التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى كل محافظة من المحافظات الريفية، وكذلك الحال بالنسبة لتوزيع العينة حسب النوع (ذكور/ وإناث)، حيث تم تمثيل النوعين بالتساوي في العينة. خضع تصميم العينة لأسلوب المعاينة العشوائية الطبقيّة متعددة المراحل، فتم اختيار المحافظات، ثم الأقسام ( المراكز )، ثم الأحياء ( القرى )، ثم الأسر، فالأفراد الذين ينطبق عليهم الاستطلاع وهم الأفراد الذين يبلغون من العمر 18 سنة فأكثر وتم اختيارهم من الأسر المختارة بطريقة عشوائية حسب جداول " كيش " .

**جدول رقم 2**  
**توزيع العينة داخل المحافظات المختارة**

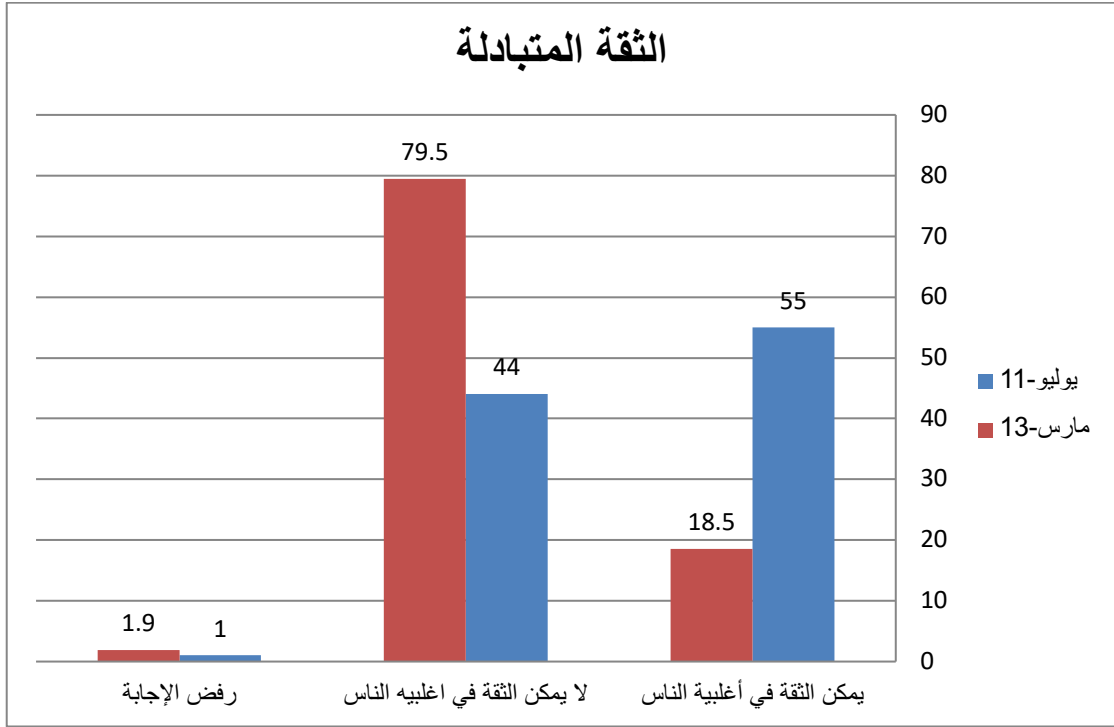
المحافظة	العينة	عدد العناقيد	عدد الأقسام/ المراكز	عدد الشياخات/ القرى
القاهرة	300	30	15	30
الإسكندرية	110	11	6	11
السويس	30	3	2	3
القليوبية	120	12	6	12
المنوفية	90	9	4	9
الشرقية	150	15	7	15
الإسماعيلية	30	3	2	3
الفيوم	70	7	3	7
بنى سويف	60	6	3	6
المنيا	110	11	5	11
سوهاج	100	20	5	10
البحر الأحمر	30	3	2	3
	1200	120	60	120

وكما تم ذكره سابقاً، فقد تم إجراء المقابلات اللازمة لهذا البحث خلال شهر مارس 2013، أي قبل أكثر قليلاً من ثلاثة شهور على إسقاط حكم الرئيس السابق محمد مرسي. وقد اتسمت هذه الفترة بزيادة حدة الاستقطاب السياسي في المجتمع، وإن كان الاستقطاب السياسي في الفترة التي تم فيها إجراء المقابلات أقل كثيراً مما كان عليه الحال في الشهور الثلاثة التالية وصولاً إلى الثلاثين من يونيو حين خرجت أعداد هائلة من المواطنين للشوارع للمطالبة بإنهاء حكم الرئيس مرسي وإجراء انتخابات رئاسية جديدة.

#### أولاً: قضايا عامة واقتصادية

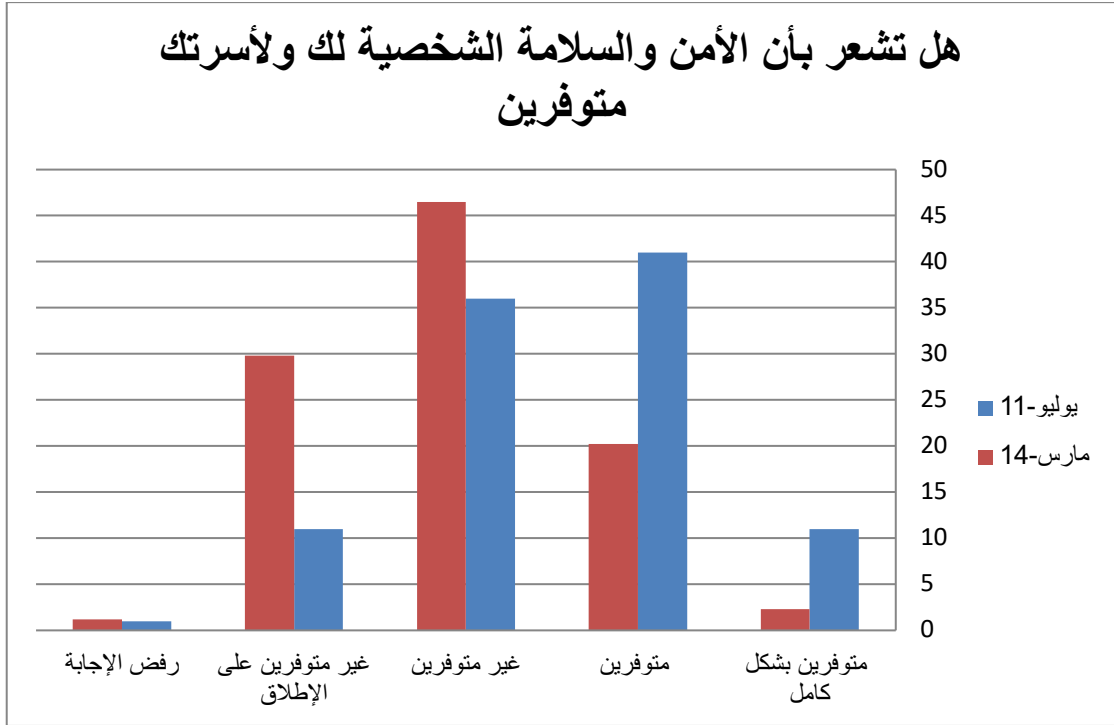
كشفت هذه المسح عن انتشار مجموعة من الاتجاهات السلبية بين المصريين تجاه قضايا متنوعة. فعامان من الاضطراب الثوري والصراع على السلطة وما رافقها من اضطراب أمني وتدهور اقتصادي بددا الاتجاهات الإيجابية التي كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير قد أطلقتها، وهو الأمر الذي تمكن ملاحظته تجاه أكثر من قضية، فبينما يخص الثقة المتبادلة بين المواطنين، انخفض مستوى الثقة المتبادلة بين المصريين بشكل واضح، فقد ذهب 79.5% من المستجيبين للقول بأن أغلب الناس لا يمكن الثقة فيهم، في مقابل 18.5% فقط رأوا أنه يمكن الثقة في أغلب الناس. ومقارنةً بالمسح السابق الذي تم إجرائه في صيف 2011 بعد شهور قليلة من بدء الدورة الثورية في 25 يناير، والذي ذهب 44% فقط من المستجيبين فيه إلى أنه لا يمكن الثقة في أغلب الناس، فيما رأى 55% منهم أنه يمكن الثقة في أغلب الناس. وهو ما يبينه الشكل رقم 1.

شكل 1



ارتبط شيعوع مشاعر عدم الثقة بضعف الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، فقد عبر 77.2% عن أن الشعور بالأمن والسلامة الشخصية لهم ولأسرهم إما أنه غير متوفر أو أنه غير متوفر على الإطلاق، وهي النسبة التي كانت قد بلغت 47% في المسح السابق قبل أقل من عامين، كما يبين الشكل رقم 2.

شكل 2



ترافق مع ضعف الشعور بالأمن تقييم شديد السلبية للوضع الاقتصادي في البلاد، حيث وصف 93.1% من المستجيبين الوضع الاقتصادي في مصر إما بأنه سيء أو سيء جداً، فيما كانت نسبة المصريون الذين رأوا هذا الرأي 76% فقط قبل عامين. أما فيما يخص التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادي لمصر، فحينما رأى 7.5% من المستجيبين أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل بكثير خلال ثلاث إلى خمس سنوات، نزولاً من 36% في المسح الذي تم تنفيذه في يوليو 2011، فإن 27.4% ذهبوا إلى أن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ بكثير خلال الفترة التالية، صعوداً من 2% في عام 2011، وهو ما يبيئه الجدول رقم 3.

جدول 3  
برأيك، كيف سيكون الوضع الاقتصادي في مصر خلال السنوات القليلة القادمة (3-5 سنوات) مقارنة مع الوضع الحالي؟

الوضع الحالي	يوليو-11	مارس-13
أفضل بكثير	36	7.5
أفضل بقليل	43	19.5
تقريباً بنفس الوضع الحالي	11	14
أسوأ بقليل	5	24.1
أسوأ بكثير	2	27.4
لا أعرف	4	7.6

وقد انعكس تدهور ظروف الحياة في أبعدها المختلفة في زيادة نسبة من يفكرون بالهجرة إلى خارج البلاد من بين المصريين بالمقارنة بما كان عليه الحال بعد شهور قليلة من ثورة يناير 2011، حيث انخفضت نسبة من لا يفكرون في الهجرة من 88% إلى 76.8%، فيما ارتفعت نسبة من يفكرون في الهجرة لأسباب مختلفة سياسية واقتصادية من 11% عام 2011 إلى 23.2% عام 2013.

#### ثانياً: الموقف من احتجاجات الربيع العربي

تطورت الاتجاهات التي تم رصدتها في هذا المسح في إطار الاضطرابات الثورية التي أطلقها الربيع العربي، ومن المفيد أن نرصد في البداية توجهات المواطنين تجاه بعض جوانب هذه الظاهرة التي ستظل تؤثر في المنطقة لسنوات طويلة قادمة بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.

لقد أخذت انتفاضات الربيع العربي شكل الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق، وتشير البيانات التي تم جمعها في مارس 2013 إلى أن نحو 13.3% من السكان البالغين قد شاركوا في هذه الاحتجاجات بأشكالها المختلفة، أي أن المشاركين في الاحتجاجات التي أسقطت الرئيس مبارك في مصر كانت نسبتهم أكثر قليلاً من عشر السكان البالغين، فيما بلغت نسبة من لم يشاركوا في الاحتجاجات الثورية أكثر من 85% من المواطنين. وتساعد هذه البيانات في فهم التحولات التي طرأت على اتجاهات وآراء المواطنين تجاه القضايا المختلفة، فمن المتوقع أن يكون المواطنون الذين شاركوا في الاحتجاجات الثورية أكثر تمسكاً بأهدافها وأكثر استعداداً لمقاومة إهباطات المرحلة الانتقالية، فيما يكون المواطنون الذين لم يشاركوا في الاحتجاجات أكثر عرضة لتقلب المواقف والآراء تحت ضغط الإخفاقات والصعوبات الملازمة لمراحل الانتقال.

أما عن الأسباب التي أدت إلى الربيع العربي فإجابات المواطنين عن هذا السؤال تشير إلى أن المطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي تمثل السبب الرئيسي للاحتجاجات، وهو السبب الذي اختاره 51.9% من المواطنين المشمولين في هذا الاستطلاع، يليه في ذلك الحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد بنسبة 24.4%، ثم محاربة الفساد بنسبة 17.4%. وأي كانت الأسباب التي دفعت المواطنين للمشاركة في الاحتجاجات، فإن نسبة صغيرة فقط من المواطنين (22.4%) ترى أن الربيع العربي في مصر ساعد على تحقيق الأهداف التي خرج من أجلها المواطنون، فيما تذهب النسبة الأكبر (74%) إلى أن الربيع العربي لم يحقق المطالب التي خرج من أجلها المواطنون. وتشير هذه البيانات إلى ثقل مشاعر الإهباط التي شعر بها المواطنون بعد عامين من نجاح الانتفاضة الشعبية في إسقاط حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك.

#### ثالثاً: الموقف من الديمقراطية

لقد زادت الاتجاهات السلبية لدى المواطنين المصريين تجاه الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد كما رصدنا في أقسام سابقة، وتزامن التدهور في الأوضاع الاقتصادية والأمنية مع أول فرصة حقيقية لتطور ديمقراطي في البلاد، الأمر الذي يثير سؤالاً يتعلق بما إذا كانت هذه التطورات قد أثرت على نظرة المواطنين في مصر للديمقراطية. وتشير البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة أن النظرة السلبية التي ارتفع مستواها بين المواطنين

المصريين فيما يخص قضايا الاقتصاد والأمن لم تمتد لتشمل الديمقراطية كنظام حكم، فعندما طلب من المبحوثين المشمولين بهذه الدراسة تحديد موقفهم من عبارة تقول بأن النظام الديمقراطي رغم مشاكله يظل أفضل من غيره من أنظمة الحكم، فإن نسبة الموافقين على هذه العبارة وصلت إلى 71.8%، وهي نسبة مساوية تقريبا لما تم الحصول عليه في عام 2011 (72%)، فيما تراجعت نسبة المعارضين لهذه العبارة، أي من يرفضون اعتبار النظام الديمقراطي أفضل نظام حكم رغم مشاكله من 20% عام 2011 إلى 15.2% في عام 2013، الأمر الذي يؤكد ثبات التأييد للديمقراطية بين المواطنين المصريين، وإن كان من المهم ملاحظة ارتفاع نسبة المترددين الذين لم يستطيعوا تقديم إجابة محددة عن هذه السؤال، والتي زادت من 8% إلى 15.3%. وبعد ارتفاع نسبة المترددين بالمقارنة بالدرجة الأكبر من اليقين التي ميزت الاستجابات التي تم الحصول عليها في عام 2011 أحد السمات المميزة لاستجابات المواطنين للأسئلة التي تم طرحها في هذا الاستطلاع، وهو ما يمكن رده إلى التشوش والاضطراب الذي ميز المرحلة الانتقالية.

نمط مشابه، وإن كان بدرجة أقل يظهر في استجابات المواطنين المصريين على سؤال يتعلق بما إذا كان عدم احترام حقوق الإنسان يمكن أن يكون مبررا بدواعي الحفاظ على الأمن، ففيما ظلت الغالبية من المصريين يرون أن مثل هذه المقايضة غير مبررة على الإطلاق، فإن نسبة هؤلاء تراجعت بحوالي عشر نقاط مئوية (53.8% في عام 2013 مقابل 63% في عام 2011). وبالمقابل فإن هناك زيادة واضحة في نسبة المستعدين للمساومة على حقوق الإنسان في سبيل ضمان الأمن، وكذلك زيادة في نسبة المترددين في اتخاذ موقف حاسم بهذا الخصوص، وهو ما يبيئه الجدول رقم 4.

جدول رقم 4

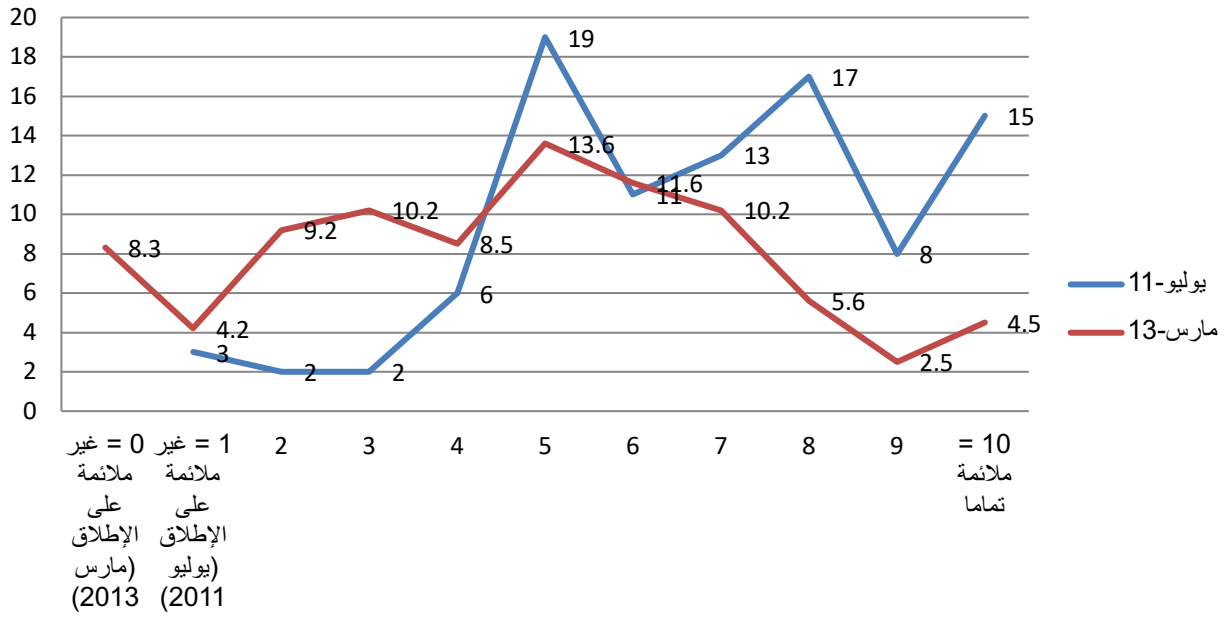
إلى أي درجة تعتقد أن عدم احترام حقوق الإنسان في مصر للحفاظ على الأمن مبرراً؟

مارس-13	يوليو-11	
12.3	4	مبرر إلى درجة كبيرة
16.3	16	مبرر إلى درجة متوسطة
8.1	12	مبرر إلى درجة قليلة
53.8	63	غير مبرر على الإطلاق
9.5	5	لا أعرف ورفض الإجابة

ورغم الثبات النسبي في التمسك بأهمية حقوق الإنسان ورفض التضحية بها بسبب الاعتبارات الأمنية، إلا أن تراجعاً كبيراً في الثقة بالديمقراطية وملاءمتها للواقع المصري يظهر واضحاً في إجابة المواطنين على سؤال يتعلق بمدى اعتقادهم بملاءمة الديمقراطية للواقع المصري وذلك على مقياس مكون من عشرة نقاط في مسح عام 2011، وإحدى عشر نقطة في مسح عام 2013. فبالمقارنة بالمؤشرات التي تم الحصول عليها في يوليو 2011، زادت بدرجة كبيرة نسبة المواطنين الذين لا يعتقدون بملاءمة الديمقراطية للواقع المصري، فنسبة من يعتقدون بأن الديمقراطية غير ملائمة لمصر على الإطلاق زادت من 3% إلى 8.3%، فيما تراجعت نسبة من يرونها ملائمة تماماً لمصر من 15% إلى 4.5%، وهو ما يبيئه الشكل رقم 3، وهي الاتجاهات التي تبرر القول بأنه بينما واصل المصريون اعتبار الديمقراطية أفضل نظام حكم، إلا أن قسماً أكبر منهم أصبح متشككاً في ملاءمة تطبيق الديمقراطية في مصر.

شكل رقم 3

## مدى ملائمة الديمقراطية لمصر

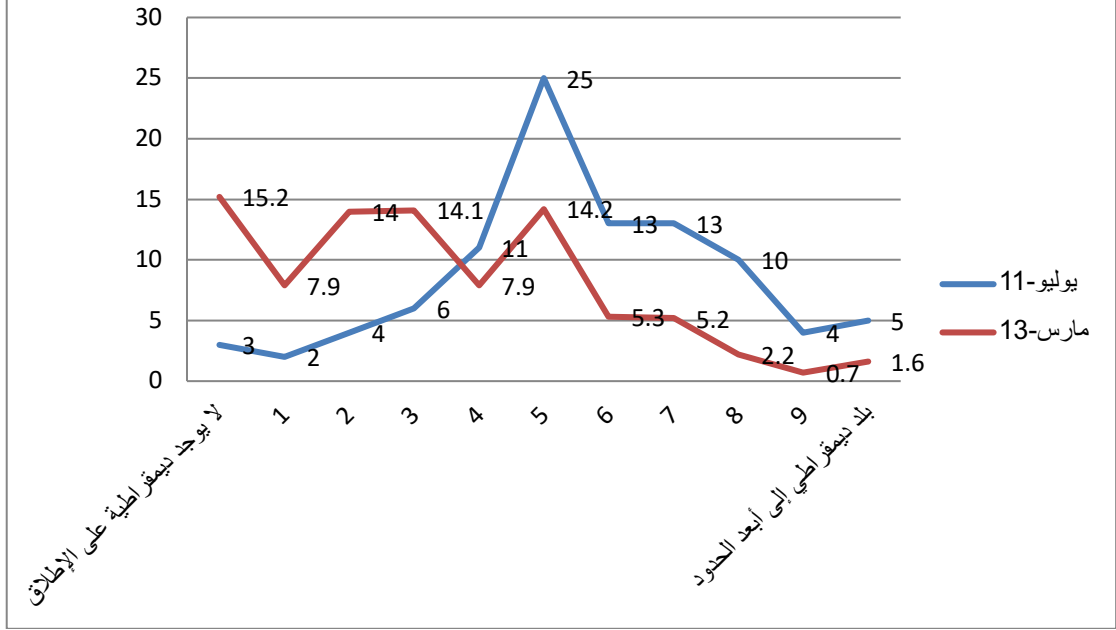


نمط مشابه للنمط الذي لاحظناه في الشكل رقم 3 يتكرر في إجابات المبحوثين عن سؤال متعلق بالمدى الذي يمكن فيه اعتبار مصر بلدا ديمقراطيا وقت جمع البيانات، إذا نلاحظ تراجعاً كبيراً في نسبة من اعتبروا مصر بلدا ديمقراطيا في مارس 2013 بالمقارنة بـ يوليو 2011، وهو ما يبينه الشكل رقم 4، الأمر الذي يعكس الإحباط الذي أصاب قطاع كبير من المواطنين المصريين فيما يخص المسار السياسي الذي أخذته مصر في الفترة الفاصلة بين إجراء الدراساتتين، مع ملاحظة أن بيانات عام 2011 تم جمعها قبل إجراء أي انتخابات أو بناء أي مؤسسات منتخبة في مرحلة ما بعد مبارك، فيما تم جمع بيانات عام 2013 في وقت كان يوجد فيه رئيس منتخب، وكان تم انتخاب البرلمان بغرفتيه، وإن كانت الغرفة الأولى جرى حلها بحكم قضائي قبل استكمال انتخابات رئاسة الجمهورية. وتشير هذه الملاحظات إلى أن تقدير المواطنين عما إذا كانت مصر بلدا ديمقراطيا لا يرتبط بإجراء الانتخابات، أو أنه لا يرتبط فقط بإجراء الانتخابات، وإنما بجملة من المعايير التي تساعد الدراسة الراهنة في كشف بعضها.

شكل رقم 4



## إلى أي مدى تعتبر مصر بلدا ديمقراطيا



ومن المفيد عند هذه النقطة التعرف على ما يقصده المواطنون المصريون بالديمقراطية التي لا يرونها متوافرة في مصر، ففي إجاباتهم على سؤال يتعلق بأهم السمات المميزة للنظام الديمقراطي، كانت الإجابات على النحو الذي يبينه الجدول رقم 5، والذي يبين أن المطالب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي كانت ومازالت تمثل المضمون الأساسي الذي يعطيه المواطنون المصريون للديمقراطية، ففي يوليو 2011، ذهب 63% من المصريين إلى أن أهم سمات الديمقراطية هي إما تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أو توافر الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والملبس والسكن، وهي النسبة التي وصلت إلى 51.2% في مارس 2013، فيما زادت نسبة المواطنين الذين يركزون على المعاني السياسية للديمقراطية، حيث زادت من يعتبرون الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات من 6 إلى 16.2% أهم ما يميز النظام الديمقراطي، كما زادت نسبة من يعتبرون حرية انتقاد الحكومة أهم سمات الديمقراطية من 4 إلى 15.8%، الأمر الذي يعكس أثر مرحلة الانتقال السياسي الذي مرت به مصر في هذه الفترة على زيادة التسييس والوعي السياسي للمواطنين المصريين، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى فإن إعطاء الديمقراطية معنى اقتصادي/اجتماعي أكثر منه سياسي يظل هو الملمح المميز الأهم للطريقة التي يفهم بها المواطنون المصريون الديمقراطية، وفي هذا السياق يمكن القول أنه ربما كانت زيادة المعاناة الاقتصادية وعدم إحداث تقدم فيما يخص العدالة الاجتماعية في الفترة الفاصلة بين الدراستين هو أحد العوامل التي تفسر تراجع تقدير المواطنين في مصر لمستوى الديمقراطية المتوافر في بلادهم، ولمدى ملاءمة الديمقراطية كنظام للحكم لها.

جدول رقم 5  
أهم سمات الديمقراطية

مارس-13	يوليو-11	
16.2	6	الفرصة لتغيير الحكومة عبر الانتخابات
15.8	4	حرية انتقاد الحكومة
29.4	31	تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
21.8	32	توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل فرد
8.1	13	المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين
8.4	12	القضاء على الفساد المالي والإداري
.4	2	أخرى

#### رابعاً: المواطنة والحقوق

تعزيز الديمقراطية في بلد ما يترافق مع زيادة تمتع المواطنين بعدد من المزايا المرتبطة بحقوق المواطنة وترسيخ نظام الحقوق المرتبط بالنظام الديمقراطي. وتشير البيانات التي تم جمعها في مارس 2013 إلى أن خبرة الانتقال الديمقراطي في مصر لم ترتبط بتعزيز مشاعر المواطنة والتمتع بالحقوق بين المواطنين المصريين. فقد تراجع الشعور بالمساواة بين المواطنين المصريين، حيث تراجعت نسبة من يشعرون بالمساواة مع باقي المواطنين من نسبة 20% التي كانت عليها في البيانات التي تم جمعها في عام 2011 إلى 11.1% في عام 2013، فيما زادت نسبة من لا يشعرون بالمساواة على الإطلاق من 16 إلى 24% في نفس الفترة. كذلك تراجع شعور المواطنين بسهولة التواصل مع السلطة للتعبير عن المظالم، حيث تراجعت نسبة من رأوا أن التواصل مع السلطة إما سهل جداً أو سهل من 19 إلى 9.7%، في مقابل زيادة نسبة من رأوا أن التواصل مع السلطة إما صعب جداً أو صعب من 45 إلى 52.5%.

لقد ارتبطت ثورات الربيع العربي بسقوط حاجز الخوف الذي كان يمنع الناس من انتقاد الحكومات، ومع هذا فإنه تجب ملاحظة العودة التدريجية للشعور بالخوف من انتقاد الحكومة بين عامي 2011 و2013، ففيما رأي 93% من المواطنين في عام 2011 أن الناس يستطيعون انتقاد الحكومة بدون خوف، فإن هذه النسبة نفسها انخفضت إلى 84.6% في عام 2013 حينما كان نظام الإخوان المسلمون في الحكم.

ويعد الاهتمام بالشئون العامة والسياسية من بين الخصائص المرتبطة بتعمق مشاعر المواطنة، وقد سبق ولاحظنا زيادة الوعي السياسي بين المواطنين المصريين عندما لاحظنا ميل متزايد لتعريف الديمقراطية بمعان سياسية وليس بمعان ترتبط بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن هذه الزيادة لم ترتبط بزيادة الاهتمام بالسياسة، على العكس فقد تراجعت نسبة المواطنين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم شديد الاهتمام بالسياسة من 18 إلى 10.9%، في مقابل زيادة نسبة المواطنين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم غير مهتمين بالسياسة من 13 إلى 18.7%. فعملية التحول السياسي التي شهدتها مصر لم ترتبط بتعميق المشاعر ومظاهر السلوك والمؤشرات التي ترتبط عادة بتعميق مشاعر المواطنة، ويظهر هذا أيضاً في أن السياسة استمرت لغزا يصعب فهمه بالنسبة لأغلب المواطنين المصريين، وهو الأمر الذي لم يشهد أي تغيير بين عامي 2011 و2013، على العكس إذ يبدو أن السياسة في المرحلة الانتقالية تحولت إلى ظاهرة يصعب فهمها بالنسبة لعدد أكبر من المواطنين، حيث زادت نسبة المواطنين الذين وافقوا بشدة على عبارة أن السياسة نشاط يصعب فهمه من 30 إلى 34%.

ويعد الاهتمام بمتابعة التطورات السياسية أحد المظاهر السلوكية المهمة المرتبطة بمدى تجذر مشاعر المواطنة، وفي هذا المجال فإن مظاهر متعارضة تم رصدها بين المواطنين المصريين، ففيما زادت نسبة من يتابعون السياسة من خلال التلفاز بمعدل يومي من 64 إلى 76.9%، وكذلك نسبة من يتابعون السياسة يوميا من خلال الإنترنت من 9 إلى 12.1%، فإن نسبة من يتابعون السياسة يوميا من خلال الصحف قد تراجعت من 12 إلى 6.3% في نفس الفترة، بينما زادت نسبة من لا يتابعون الصحف اليومية على الإطلاق من 46 إلى 57.2%. وتبين هذه المؤشرات أنه بينما زادت نسبة متابعة الشئون السياسية عبر التلفاز والإنترنت فإن هذا لا يعكس في زيادة نسبة من يعتبرون أنفسهم من المهتمين بالسياسة ولا بزيادة قدرة المواطنين على فهم السياسة وفك ألغازها، كما لو كانت زيادة نسبة متابعة السياسة، وبالذات من خلال التلفزيون، أمر لا يخلو من الرغبة في التسلي، خاصة لو أخذنا في الاعتبار تراجع مستوى متابعة السياسة من خلال الصحف المطبوعة.

وتمثل الإنترنت وسيلة متزايدة الأهمية للنشر وتبادل الآراء والتعبئة السياسية. ويرتبط استخدام الإنترنت بسكان الحضر من الشبان الأكثر تعليماً. وقد لعبت الإنترنت دوراً مهماً في التمهيد للتغيرات السياسية التي شهدتها مصر وبلاد عربية أخرى في العام 2011. ولهذا فإنه من المفيد التعريف على الاتجاهات العامة في استخدام الإنترنت في المجتمع المصري. ويبين الجدول رقم 19 أن نسبة من لا يستخدمون الإنترنت على الإطلاق تراجعت بين عامي 2011 و2013 من 80 إلى 67.2%، وأن نسبة من يستخدمونها بشكل يومي ارتفعت في نفس الفترة من 11 إلى 15%. ويبين الجدول رقم 6 أن 68.6% من مستخدمي الإنترنت، أو 21.2% من السكان البالغين في عام 2013 يستخدمون الإنترنت للتعرف على التطورات والأنشطة السياسية التي تجري في مصر، وأن 69.3% من مستخدمي الإنترنت، أو 21.4% من السكان البالغين، يلجئون إلى الإنترنت للتعرف على وجهات نظر المعارضة السياسية في مصر، وأن 59.3% من مستخدمي الإنترنت، أو 18.3% من السكان البالغين في عام 2013 يستخدمون الإنترنت للتعبير عن آرائهم السياسية. وتبين هذه المؤشرات أن استخدام الإنترنت كوسيط لمتابعة الأخبار يرتبط بدرجة ملحوظة بوجهات النظر والأنشطة السياسية لجماعات المعارضة التي يبدو أنها لا تجد لنفسها تمثيلاً كافياً في وسائل الإعلام العامة. ويمكن القول بناء على ذلك أن التوسع المضطرد في استخدام الإنترنت من جانب أعداد أكبر من المواطنين يحد من إمكانية نجاح السلطات في فرض قيود على التعبير عن الرأي. ومع أن هذه البيانات لا تفعل سوى أن تؤكد استنتاجات سبق أن قال بها الكثيرون، إلا أن التأكيد على هذه

الاستنتاجات تظل له أهميته فيما يدعو البعض إلى فرض قيود على حرية التعبير والتعددية، وهي القيود التي وإن كانت قد أثبتت فاعليتها في مرحلة سابقة، إلا أنه يصعب عليها أن تنجح في ظل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم 6  
استخدام الإنترنت لأغراض ذات صلة بالسياسة (مارس 2013)

نسبة من السكان البالغين	نسبة من مستخدمي الإنترنت	
21.2	86	استخدام الإنترنت من أجل التعرف على نشاطات سياسية تجري في مصر
18.3	58.7	استخدام الإنترنت من أجل التعبير عن الرأي في قضايا سياسية
21.4	68.5	استخدام الإنترنت من أجل التعرف على وجهات نظر سياسية معارضة

لقد حدثت التطورات التي جرت الإشارة لها في الفقرات السابقة خلال فترة تغير ثوري سريع، غير أنه من المهم ملاحظة أن هذا التغير السريع لم يكن يجري على هوى الغالبية من السكان الذين ظلوا يفضلون الإصلاح السياسي التدريجي على التغيرات السريعة الفورية، وهو ما يبينه الجدول رقم 7. غير أنه من المهم ملاحظة تراجع نسبة من يفضلون الإصلاح التدريجي (نسبة من يوافقون بشدة أو يوافقون إلى حد ما) من 86% إلى 69.6%، فيما زادت نسبة المواطنين الذين لم يستطيعوا تحديد موقفهم من 4 إلى 12%. وهي التغيرات التي يمكن إرجاعها إلى الاضطراب وعدم اليقين المميزان للمرحلة الانتقالية. وفي كل الأحوال فإن حقيقة أن التغيرات الثورية كانت تحدث في البلاد فيما الأغلبية من السكان يفضلون الإصلاح التدريجي يمكن أن يساهم في تفسير مشاعر السلبية والإحباط التي عبر عنها قسم كبير من المواطنين إزاء نتائج تفاعلات ثورية لم يختاروها أو فضلوها في المقام الأول، وفيما ينطوي ولو ضمنا على توجيه اللوم لأنصار التغيير الثوري الذين نجحوا بقدرتهم على المبادرة والتعبئة في دفع البلاد في طريق ثوري لم تكن الغالبية من المواطنين تفضله فيما لم تكن قادرة على منعه أيضا.

جدول رقم 7  
الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل تدريجي بدلا من إجرائه بشكل فوري

مارس-13	يوليو-11	
32.8	51	أوافق بشدة
36.8	35	أوافق إلى حد ما
8.4	5	أعارض إلى حد ما
9.6	6	أعارض بشدة
12.4	4	لا أعرف

#### خامسا: القيم الدينية

الصورة فيما يخص القيم الدينية مختلطة ومعقدة إلى حد كبير، ومع هذا فإننا يمكن أن نلاحظ فيها بعض الاتجاهات التي تعكس أبعادا مختلفة لمسألة الدين وعلاقته بالسياسة والممارسات والقيم الاجتماعية. وأول ما يمكن ملاحظته بهذا الخصوص هو أن عام 2013 شهد ارتفاعا وإن لم يكن كبيرا لدرجة التدين في المجتمع، وهو ما يمكن استنتاجه من الإجابة عن السؤال الخاص بما إذا كان المستجيب يعتبر نفسه متدينا، فقد زادت نسبة من وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون من 37 إلى 43.1%.

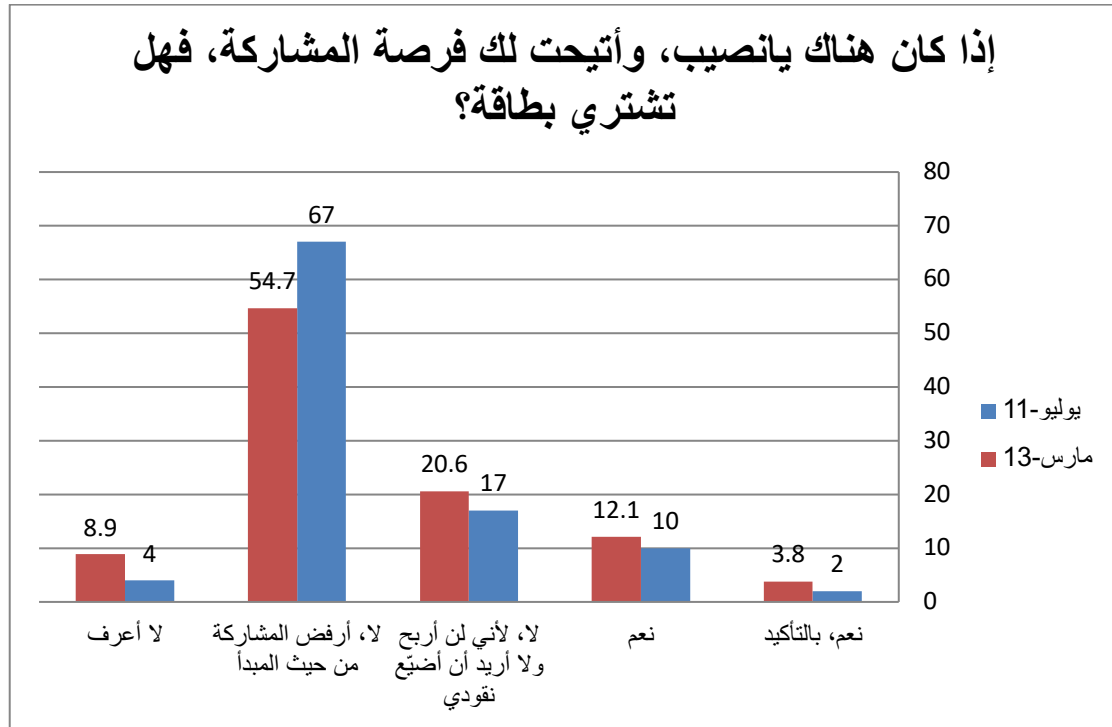
اتجاه مشابه نجده في استجابات المواطنين على السؤال المتعلق بما إذا كان يجب على المرأة ارتداء الملابس المحتشمة دون ضرورة ارتدائها للحجاب. ففيما تراجع نسبة الموافقين على هذه العبارة من 27 إلى 19.2%، فيما زادت نسبة أصحاب المواقف غير المحسومة من 2 إلى 7.5%. وبينما يمكن تفسير تراجع نسبة الموافقين على هذه العبارة على أنه يشير إلى زيادة في نسبة المحافظين دينيا فيما يخص قضايا لباس المرأة، فإنه يمكن تفسيره أيضا بأنه يعكس تراجعا في حجم هذه الفئة، فهذه العبارة ذات الصبغة الوسطية التي تؤيد الاحتشام فيما ترفض ربطه بالزي المتعارف عليه دينيا يمكن رفضها من جانب كل من الأفراد الأكثر تدينا ونقيضهم الأكثر تحررا أيضا، وهو الأمر الذي لا يسمح بإعطاء معنى نهائي لهذه المؤشرات.

وفيما يخص قضية تتعلق بالمرأة أيضا، نجد أن نسبة أكبر من المواطنين تعبر عن اتجاهات أكثر تحررية فيما يخص عمل المرأة. ففي الاستجابة لسؤال حول ما إذا كانت المرأة المتزوجة يمكنها العمل خارج المنزل زاد إجمالي عدد الموافقين والموافقين بشدة على هذا من 73% عام 2011 إلى 83.6% في عام 2013، الأمر الذي يؤكد التنوع والتمييز الحادث في أوساط المواطنين، وأهمية تجنب اختزال اتجاهات الجمهور في اتجاهات تبسيطية، حيث أن اتجاهات المواطنين لا تتطور في اتجاه واحد بشكل خطي متسق.

وبالمخالفة، ولو بدرجة قليلة جدا، لهذا الاتجاه جاءت استجابات المواطنين للسؤال المتعلق بما إذا كان عدم الصلاة يشكل عائقا أمام الموافقة على زواج شخص ذي صلة بشخص آخر. فبينما تراجع نسبة من اعتبروا عدم الصلاة عائقا إلى درجة كبيرة من 64 إلى 59.8%، زادت نسبة من لا يعتبرون عدم الصلاة عائقا على الإطلاق من 6 إلى 8.6%. وتشير هذه المؤشرات إلى أن الالتزام الديني ظل يمثل أمرا محببا بالنسبة للغالبية من المواطنين، فيما حدثت بعض التغيرات التي لا تؤثر في هذه الصورة سوى بشكل محدود.

وفي نفس الاتجاه الذي يشير إلى بعض التراجع المحدود في القيم المحافظة تأتي استجابات المواطنين للسؤال المتعلق بما إذا كانوا ليشاركون في اليانصيب، وهي الممارسة التي يشجع في المجتمع اعتبارها ممارسة غير مقبولة إسلاميا لوجه الشبه بينها وبين المقامرة. والملاحظة الأهم في هذا المجال هي تراجع نسبة من يرفضون المشاركة في اليانصيب من حيث المبدأ من 67 إلى 54.7%، فيما زادت نسبة أصحاب الموقف غير المحسوم من 4 إلى 8.9%، ومن يرفضون المشاركة بسبب اعتبارات عملية وليس مبدئية من 17 إلى 20.6%، كما زاد إجمالي نسب من أجابوا على هذا السؤال بنعم أو بنعم بالتأكيد من 12 إلى 15.9% (شكل رقم 5).

شكل رقم 5

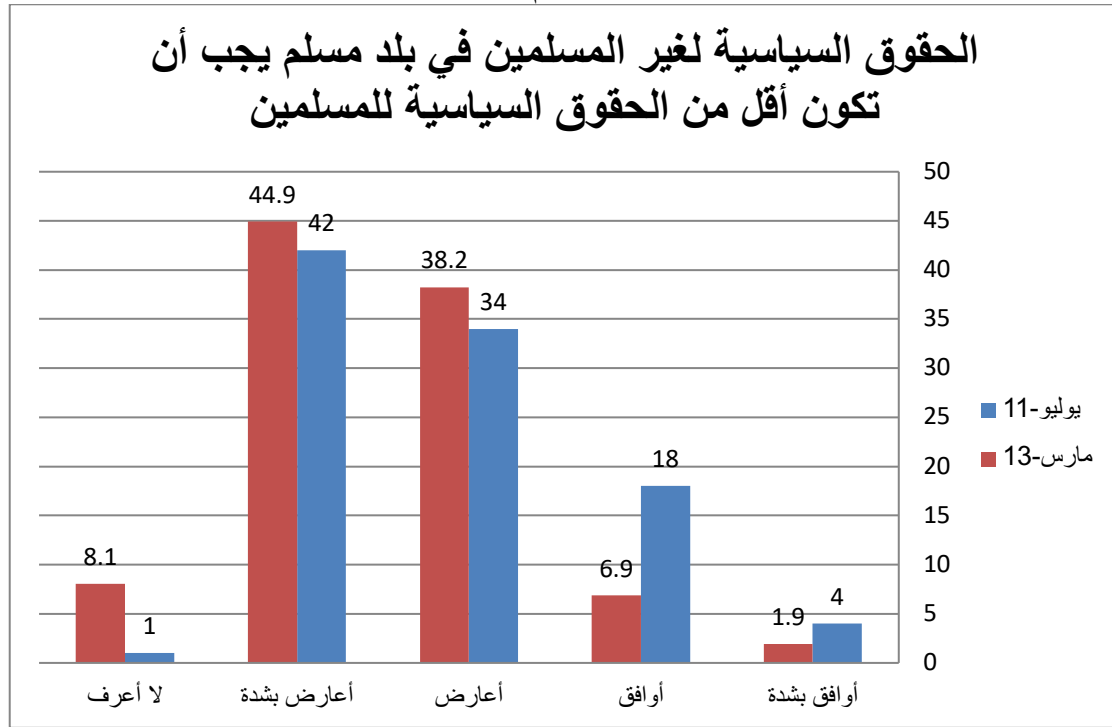


أما فيما يخص الدور السياسي للدين فإنه يمكن ملاحظة غلبة ما يمكن اعتبارها اتجاهات أقرب للعلمانية، ففي الإجابة عن سؤال يتعلق بما إذا كانت الممارسات الدينية تعتبر ممارسات خاصة يجب التمييز بينها وبين الحياة الاجتماعية والسياسية، فقد شهدت اتجاهات المواطنين ثباتا كبيرا بين عامي 2011 و2013، إذ بلغت نسبة من يوافقون بشدة أو يوافقون على هذه العبارة في عام 2011 77%، فيما بلغت نسبتهم في عام 2013 74.6%.

أما فيما يخص تأثير رجال الدين على سياسات الحكومة، فقد تراجع نسبة من يؤيدون قيام رجال الدين بالتأثير على قرارات الحكومة من 36% عام 2011 إلى 19.3% في عام 2013، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن خبرة الانتقال السياسي في مصر والتي ارتبطت بالصعود السياسي للتيارات الدينية سببت رد فعل سلبي تجاه دور رجال الدين في السياسة. اتجاه مشابه يمكن ملاحظته في اتجاهات المواطنين تجاه تأثير رجال الدين على اختيارات الناخبين، ففيما ارتفعت نسبة من يوافقون بشدة على وجوب امتناع رجال الدين عن التأثير على الناخبين من 48 إلى 52.9%. ظلت نسبة معارضي هذا الاتجاه على حالها تقريبا، فيما زادت نسبة المواطنين المترددين أو الذين وجدوا من الصعب عليهم اتخاذ موقف في هذه القضية.

يمكن ملاحظة تعزيز نفس الاتجاهات التي يمكن وصفها بالعلمانية في البعد المتعلق بالحقوق السياسية لغير المسلمين، ففيما وافق 22% من المواطنين في عام 2011 على أن حقوق غير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من حقوق المسلمين، فإن هذه النسبة انخفضت في عام 2013 إلى 8.8%، كما يبين الشكل رقم 6.

شكل رقم 6



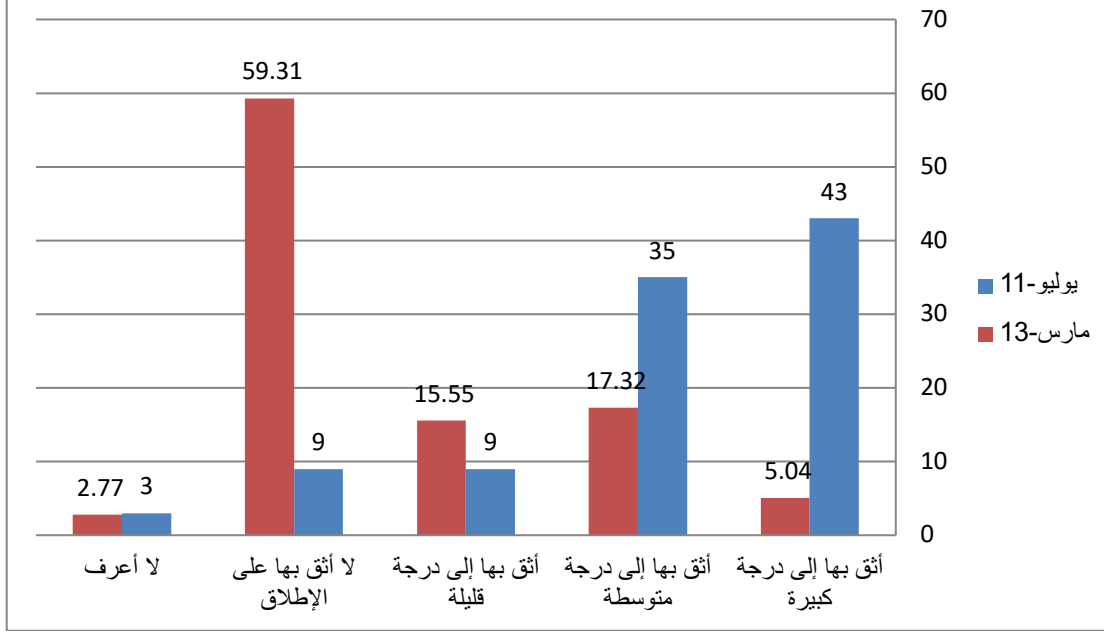
اتجاهها مشابهها يمكن ملاحظته في استجابات المبحوثين لعبارة تقول بأنه على الحكومة ومجلس النواب سن القوانين حسب الشريعة الإسلامية، إذ انخفضت نسبة الموافقين بشدة على هذه العبارة من 47 إلى 29.3%، فيما ارتفعت نسبة معارضيهما بشدة من 4 إلى 7.3%، وإن كان هذا لا يجب أن يخفي أن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع مازالت تحظى بتأييد كبير وإن تراجع بشكل ملحوظ، الأمر الذي يدعونا لوصف الاتجاهات التي تم رصدها بالعلمانية بحذر شديد، فما نلاحظه هنا هو نوع من العلمانية التي تريد أن يكون للدين دور في الحياة العامة، ولكنها لا تفسر الدين وفقا لأي من المنظورات التي تتبناها إيديولوجيات الإسلام السياسي، وإنما بطريقة لا تجد ما يمنع الجمع بين نظام للحقوق والممارسة الديمقراطية والدين في حزمة واحدة. ويمكن ملاحظة ذلك في استجابة المواطنين لعبارة تقول بتعارض الديمقراطية مع الإسلام، فالأغلبية من المواطنين (76% عام 2011 و78.6% في عام 2013) عارضوا هذه العبارة، فيما تراجعت نسبة الموافقين عليها من 15 إلى 7.1% بين عامي 2011 و2013.

#### خامسا: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

أسفرت فترة الاضطراب السياسي الفاصلة بين عامي 2011 و2013 عن تراجع ثقة المصريين في كافة المؤسسات العامة تقريبا. وقد كانت الحكومة هي الخاسر الأكبر في هذا السياق، إذ تراجعت نسبة من يتقنون في الحكومة بدرجة كبيرة من 43% في يوليو 2011 إلى 5% في مارس 2013، فيما زادت نسبة من لا يتقنون بالحكومة على الإطلاق من 9 إلى 59% في نفس الفترة (شكل رقم 7).

شكل رقم 7

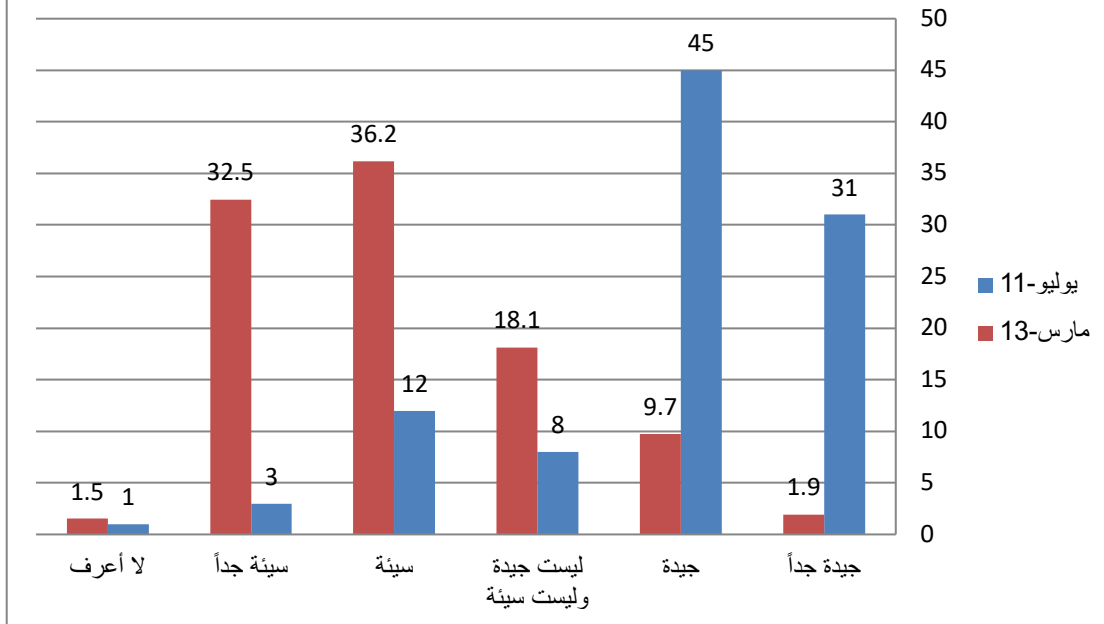
## الثقة في الحكومة



وقد انعكس مستوى الثقة في الحكومة بشكل واضح على تقييم أدائها، فقد تراجع نسبة من رأوا أن أداء الحكومة جيد جداً من 31 إلى 1.9%، فيما زادت نسبة من اعتبروا أدائها سيئاً جداً من 3 إلى 32.5% (شكل رقم 8).

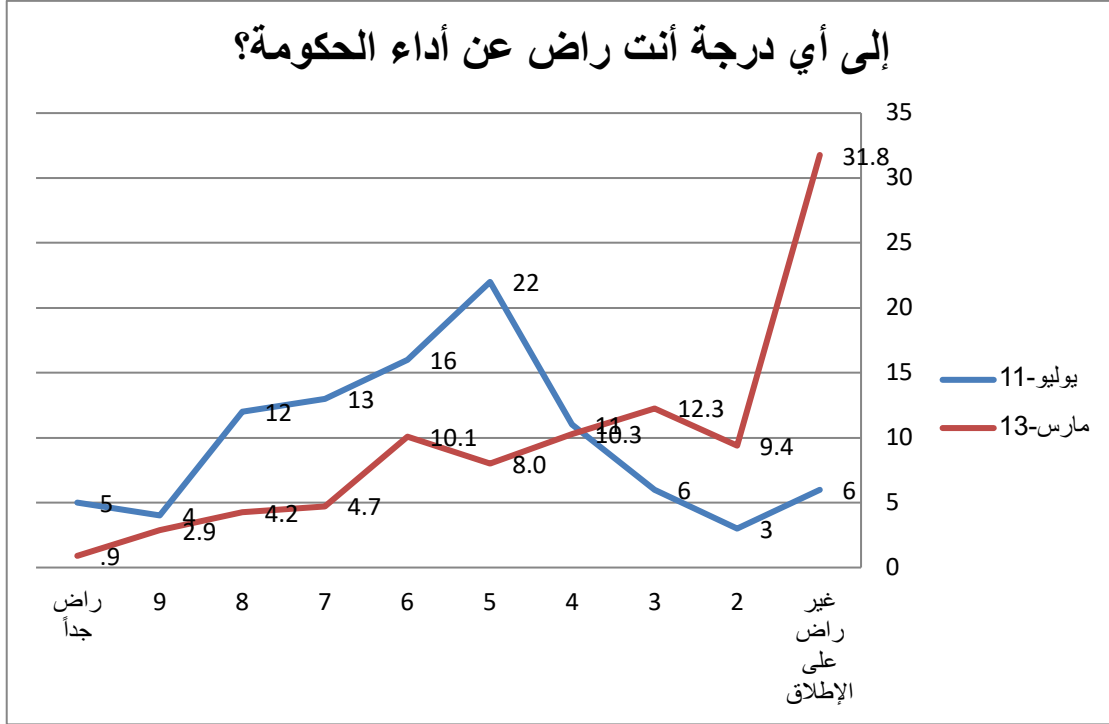
شكل رقم 8

## كيف تقييم أداء الحكومة



وقد ظهر نفس النمط مرة أخرى في استجابات المواطنين عن سؤال طلب منهم تحديد درجة رضاهم عن الحكومة على مقياس من إحدى عشر نقطة، إذا ارتفعت نسبة غير الراضين نهائياً عن أداء الحكومة من 6 إلى 31.8%، فيما تراجع نسبة الراضين جداً عن أدائها من 5 إلى 0.5%.

شكل رقم 9



أما فيما يخص الشرطة، فقد تراجع نسبة من يتفون فيها إلى درجة كبيرة بين عامي 2011 و2013 من 22 إلى 7.4%، فيما تضاعفت نسبة من لا يتفون فيها على الإطلاق من 18 إلى 36.6%. وفيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، فقد تراجع نسبة من يتفون فيها إلى درجة كبيرة من 13 إلى 5.9%، فيما ارتفعت نسبة من لا يتفون بها على الإطلاق من 23 إلى 30.7%. حتى الجيش لم يسلم من موجة تراجع الثقة هذه، إذ تراجع نسبة من يتفون فيه إلى درجة كبيرة من 80 إلى 68.4%، فيما زادت نسبة من لا يتفون فيه على الإطلاق من 1 إلى 6.1% في الفترة نفسها، غير أنه من المهم ملاحظة أنه رغم التراجع الحادث في الثقة في الجيش، إلا أنه ظل المؤسسة التي تحظى بأعلى قدر من الثقة بين المؤسسات العامة المختلفة.

تراجع الثقة في المؤسسات العامة ارتبط بالشعور بوجود الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها، حيث زادت نسبة من يعتقدون في ذلك من 80 إلى 89%، فيما تراجع نسبة من لا يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات الدولة من 18 إلى 4% في الفترة الفاصلة بين يوليو 2011 ومارس 2013. ارتبط بهذا زيادة نسبة من يعتقدون أنه لا يمكن الحصول على وظيفة في الجهاز الحكومي بدون واسطة من 48 إلى 66.4%، فيما تراجع نسبة من يعتقدون أن المواطنين يمكنهم الحصول على الوظائف الحكومية بدون واسطة من 9 إلى 2.6%.

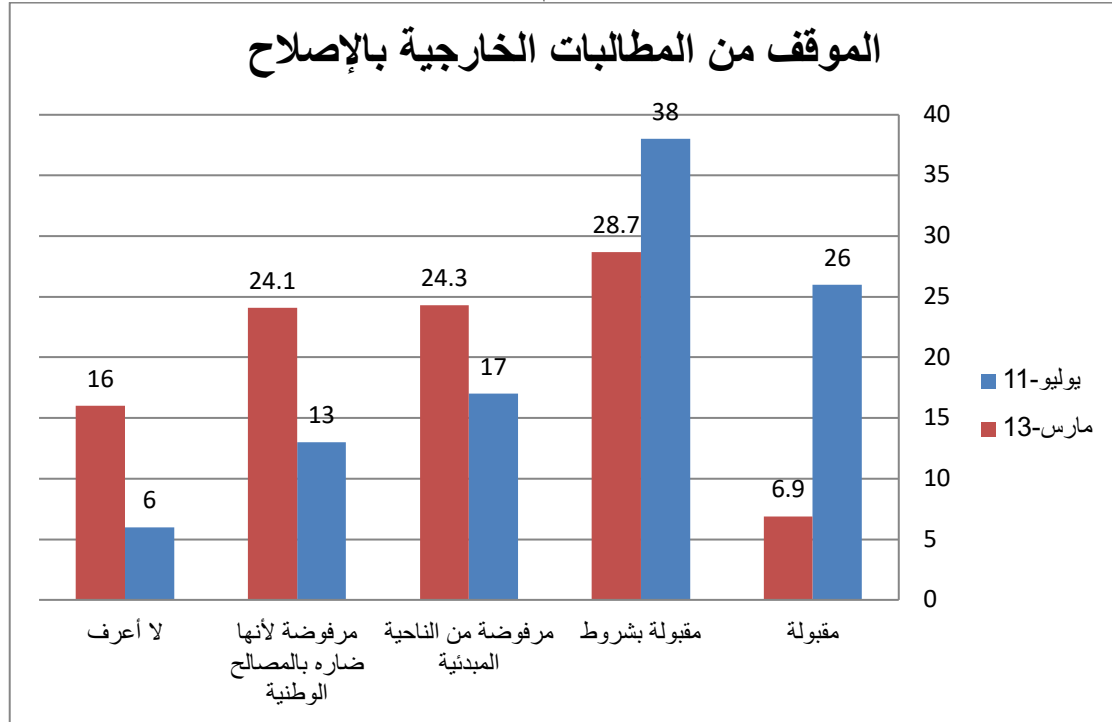
المؤسسة الوحيدة التي شهدت تحسنا في تقييم المواطنين لها هي مؤسسة الانتخابات البرلمانية، ففي يوليو 2011 عبر المواطنين عن تقييمهم لآخر انتخابات برلمانية جرت في عهد النظام السابق، فيما عبروا في مارس 2013 عن تقييمهم للانتخابات البرلمانية التي جرت بعد سقوط مبارك. فقد زادت نسبة من رأوا أن الانتخابات تميزت بالحرية والنزاهة المطلقة من 8 إلى 21.5%، فيما تراجع نسبة من رأوا أن الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة من 82 إلى 29.2%. وفيما يعكس هذا التقييم قدرة عموم المواطنين على التمييز بين النواحي المختلفة من الحياة العامة، إلا أنها تبين أيضا أن نزاهة الانتخابات لم تكن كافية لرفع درجة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وكفاءتها في أدائها لوظائفها، ولعله من المفيد أن نتذكر أن البرلمان الذي تم انتخابه في ديسمبر 2011 كان قد تم حله وقت جمع هذه البيانات بسبب مخالفة قانون الانتخابات الذي تم وفقا له انتخاب أعضاء هذا المجلس للدستور.

#### سابعاً: العرب والقضايا الدولية

الربيع العربي أكبر من أن يكون ظاهرة محلية فقط، فهناك أبعادا دولية مهمة للتطورات التي شهدتها المنطقة في السنوات التي بدأت بعام 2011. وقد أدت التطورات التي شهدتها المنطقة في فترة الاضطراب الثوري هذه إلى إحداث تغييرات في اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا دولية ذات صلة. ففيما يخص أسباب تأخر العالم العربي في اللحاق بالتحولات الديمقراطية الجارية في مناطق أخرى في العالم، تراجع نسبة من يعزرون ذلك إلى عوامل

داخلية من 31% إلى 18.1%، كما تراجع نسبة من يعزرون هذا التأخر إلى عوامل خارجية من 18 إلى 12.3%، فيما ارتفعت نسبة من يعتبرون كل من العوامل الداخلية والخارجية مسئول بنفس القدر من الأهمية عن التأخر الحادث في المنطقة من 45 إلى 52%، وهو ما قد يشير إلى ارتقاء في إدراك المواطنين بما سمح لهم بإدراك مدى تعقد مشكلة التأخر العربي، كما أنه قد يشير إلى أن درجة تعقيد الأوضاع في المنطقة منذ عام 2011 قد جعلت من الصعب على المواطن العربي تفسير ما يجري في المنطقة بالإشارة إلى عامل واحد فقط، وربما كان هذا التعقيد هو المسئول عن زيادة نسبة من أحجموا عن حسم موقفهم من هذه القضية من 7 إلى 17.7%. أما فيما يخص قضية المطالبة الخارجية بالإصلاح على وجه التحديد، ففيما أظهر الرأي العام المصري ميلا للتعاطي الإيجابي مع هذه المطالبات في الفترة القصيرة التي تلت إسقاط نظام مبارك، فإن تغيرا في الاتجاه العكسي قد حدث في المرحلة التالية. فبينما وصف 26% من المواطنين في عام 2011 هذه المطالبات بالمقبولة، تراجع هذه النسبة في عام 2013 إلى 6.9% فقط. على الجانب الآخر ارتفعت نسبة من رفضوا المطالبات الخارجية بالإصلاح من ناحية المبدأ من 17 إلى 24.3%، وارتفعت من رفضوها بسبب أثرها الضار على المصالح الوطنية من 13 إلى 24.1%، كما يبين الشكل رقم 10.

شكل رقم 10

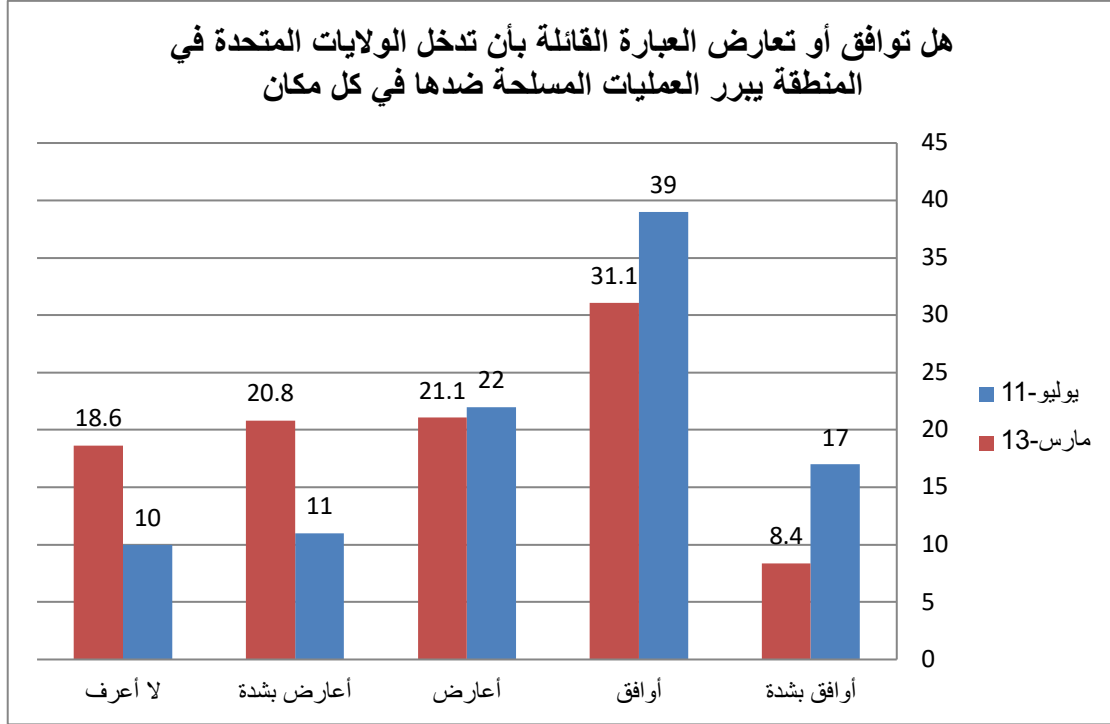


غير أن اتجاهات الرأي العام تجاه العلاقة بين التدخل الخارجي والإصلاح هي أكثر تعقيدا مما يظهر في الشكل رقم 10، ففي استجابة المواطنين لعبارة تقول بأن التدخل الخارجي يمثل عائقا أمام الإصلاح السياسي ما يوضح هذه الصورة المركبة، فقد تراجع نسبة الموافقين إلى حد كبير على هذه العبارة من 51 إلى 39.2%، فيما يمكن اعتباره مؤشرا على إدراك قسم أكبر من المواطنين أن تدخلات الغرب لا تعوق الإصلاح حتى وإن كانت غير مقبولة كما بينت المؤشرات التي قدمها السؤال السابق، وكما لو كان القسم الأكبر من الرأي العام يرى أن هناك معوقات داخلية مهمة للإصلاح، وأن المطالبات الخارجية بالإصلاح لا تعوق الإصلاح السياسي ولكنها تخلق أثارا ضارة في جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الإصلاح السياسي، وهو ما يجعل التدخلات الخارجية غير مرحب بها.

في الاتجاه نفسه حدث تغير ملحوظ في اتجاهات الرأي العام تجاه الإرهاب الموجه لمصالح أمريكية بسبب سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، ففي استجابتهم لعبارة تقول بأن تدخل الولايات المتحدة في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان، تراجع نسبة الموافقين بشدة على هذه العبارة من 17 إلى 8.4%، فيما تراجع نسبة الموافقين عليها من 39 إلى 31.1%، في الوقت الذي زادت فيه نسبة من عارضوا هذه العبارة بشدة من 11 إلى 20.8%، وهو ما يبينه الشكل رقم 11. وتبين هذه المؤشرات زيادة القدرة على التمييز بين جوانب مختلفة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، كما تبين تعزيز الاتجاهات المعادية للإرهاب في أوساط الرأي العام المصري.



شكل رقم 11



ويبين استكشاف أبعاد أخرى للعلاقة مع الولايات المتحدة والموقف منها مدى التعقد الذي يميز اتجاهات الرأي العام المصري، ففي استجابتهم لعبارة تقول بأنه رغم سلبية السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن الشعب الأمريكي شعب جيد، تراجعت نسبة الموافقين على هذه العبارة من 46 إلى 37.8%، فيما تراجعت نسبة معارضيهما أيضا من 38 إلى 23.8%، فيما زادت نسبة من لم يحدوا موقفهم من هذه العبارة من 16 إلى 38.4%، فيما يمكن اعتباره مؤشرا على شيوع أكبر لمشاعر الفتور تجاه الولايات المتحدة.

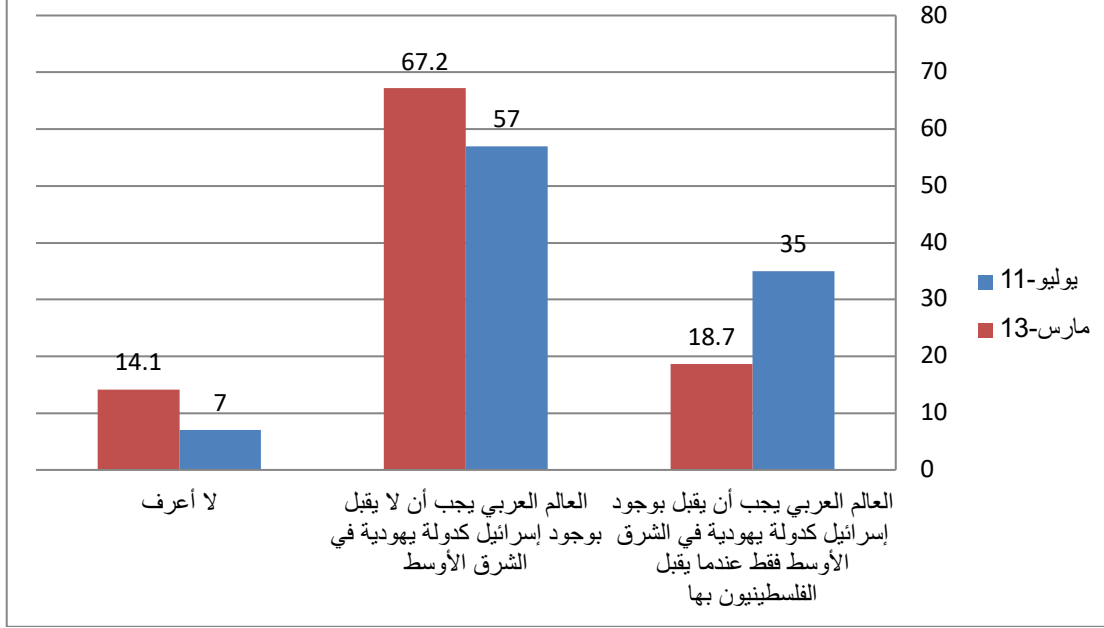
ويعد الصراع العربي الإسرائيلي من أهم القضايا الخارجية التي تشغل الرأي العام في العالم العربي، بما في ذلك مصر. ولفترة طويلة احتل الصراع بين العرب وإسرائيل مكانة مركزية في السياسات الداخلية والإقليمية في العالم العربي، وراجت في أوساط واسعة مقولة تعزو التأخر السياسي في العالم العربي إلى هذا الصراع. وفي استجابتهم لعبارة بهذا المعنى تراجعت نسبة من وافقوا عليها إلى حد ما أو إلى حد كبير من 74 إلى 68.5%، فيما زادت نسبة أصحاب المواقف غير المحددة من 8 إلى 14.1%، وهو ما يشير إلى القبول الواسع الذي مازالت هذه المقولة تحظى به بين المواطنين المصريين.

أما فيما يخص العلاقة بين استمرار المشكلة الفلسطينية والإرهاب، فما زال القسم الأكبر من الرأي العام في مصر يرى أن القضاء على الإرهاب العالمي يتطلب توفير حل للقضية الفلسطينية، وقد بلغت نسبة هؤلاء في عام 2013 74.5%، نزولا من نسبة 79% التي كانت عليها في عام 2011.

أما فيما يخص الموقف من إسرائيل، فإن المواطنين في مصر أظهروا في عام 2013 درجة من التشدد أعلى مما كانوا عليه في عام 2011، فبينما رأى 35% من المواطنين في عام 2011 أن العالم العربي يجب أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط عندما يقبل بهذا الفلسطينيون، بلغت هذه النسبة في عام 2013 18.7% فقط. وفيما رأى 57% من المواطنين في عام 2011 أن العالم العربي يجب أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط، فإن هذه النسبة زادت إلى 67.2% في عام 2013، وهو ما يوضحه الشكل رقم 12.

شكل رقم 12

## الموقف من إسرائيل كدولة يهودية



### ثامنا: الموقف من الربيع العربي

لقد بدأنا هذا التقرير بالتعرف على مشاعر المواطنين المصريين إزاء الأوضاع الاقتصادية والأمنية في بلادهم بعد عامين من الاحتجاجات الثورية التي أنهت حكم الرئيس السابق مبارك. و في هذا القسم الأخير من التقرير فإننا نستعرض اتجاهات المواطنين المصريين إزاء الربيع العربي بشكل عام، من حيث أسبابه والأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان قد أدى إلى تحقيق هذه الأهداف، وهو ما يبينه الجدول رقم 8.

### جدول رقم 8

#### أهداف الربيع العربي والنجاح في تحقيقها

هل تحقق هذا الهدف		نسبة من اعتبروا أن هذا السبب يمثل السبب الأول لاحتجاجات الربيع العربي	
لا	نعم		
64.2	30	24.4	الحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد
79.4	16.7	51.8	تحسين الوضع الاقتصادي
68.9	30.1	17.4	مكافحة الفساد
50	50	0.3	إضعاف علاقة مصر السياسية والاقتصادية بالغرب
50	50	0.2	إضعاف علاقة مصر السياسية والاقتصادية بإسرائيل
91.6	8.3	4.1	العدالة الاجتماعية
62.5	37.5	0.7	حكم القانون
71.4	28.6	1.2	الكرامة

ومن غير المفاجئ أن نجد أن تقييم المواطنين المصريين للربيع العربي قريب الشبه إلى حد كبير بتقييمهم لتجليات هذا الربيع في مصر. فالمطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي هو السبب والهدف الأول لاحتجاجات الربيع العربي بنسبة 51.8%، يليه في ذلك المطالبة بالحريات المدنية والسياسية بنسبة 24.4%، ومحاربة الفساد هو السبب الثالث في الأهمية بنسبة 17.4%، يليها في ذلك المطالبة بالعدالة الاجتماعية بنسبة 4.1%، أما قضايا السياسة الخارجية فلا تمثل في رأي المواطنين المصريين سببا مهما لاحتجاجات الربيع العربي. وفي ما يخص كل الأسباب التي اعتبرها المواطنون المصريون الأكثر أهمية كأسباب للربيع العربي، فإن الأغلبية من المواطنين لا ترى أن الربيع العربي قد نجح في معالجة هذه القضايا، يسري هذا على تحسين الوضع الاقتصادي والحريات المدنية والسياسية، كما يسري على محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.